خلال جلستي مباحثات مع رئيسي مجلسي النواب والأعيان

الغانم: نسعى إلى دعم الأردن في مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة

■ لا بد من التوصل إلى حل سياسي يوقف نزيف دم الشعب السوري ويحد من محنته

■ السرور: نقدر مواقف الكويت الداعمة لعمان والتي لم تنقطع في الأوقات الحرجة

رئيس مجلس الأمة والوفد المرافق خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء الأردني

رئيس مجلس النواب الأردني مستقبلا الغانم والوفد الكويتي

عمان - «كونا»: اكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان هدف الزيارة الاولى التي يقوم بها مجلس الامة الكويتي الجديد إلى الأردن هو توجيه رسالة دعم ومساندة من شعب الكويت للشعب الاردني في مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة بشكل عام وبالأردن بشكل خاص.

واعرب الغانم خلال جلستي مباحثات مع رئيس مجلس النواب الاردني سعد السرور ورئيس مجلس الاعيان طاهر المصري حول علاقات التعاون البرلمانية وسبل تعزيزها عن تقديره لتصدي الاردن لقضايا قومية كبيرة خاصة ما يتعلق بالأزمة السورية.

وأكد حرص صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد على توثيق علاقات التعاون الاخوية مع الاردن مشيرا الى ان علاقات التعاون البرلماني بين البلدين تشكل انعكاسا لعلاقات التعاون الاخوية المتينة التي تربط القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين.

وابدى استعداد مجلس الامة الكويتي بصفته رئيسا للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي لتبني اي اقتراحات تدعم المواقف العربية وتساعد على دعم القضايا العربية.

واكد الغانم اهمية توحد البرلمانات العربية حول القضايا العربية بناء على المصالح العربية المشتركة لمواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة وتترك تداعياتها على مختلف اقطار الوطن العربي.

وبحث الجانبان الازمة السورية مؤكدين اهمية التوصل إلى حل سياسي يوقف نزيف دم الشعب السوري ويحد من محنته بالإضافة الى اهمية تفعيل العمل العربي البرلماني المشترك للدفاع عن المسجد الاقصى في مواجهة الحملة التي يتعرض لها من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

واتفقا على اصدار بيان مشترك يتضمن ابرز القضايا التي تم بحثها وآليات متابعتها بالإضافة الى التنسيق والتشاور المبكر حيال القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام الثنائي مشددين على أهمية هذا اللقاء البرلماني الكويتي - الاردني ليكون نموذجا للعمل البرلماني العربي المشترك.

ووجه الغانم الدعوة لرئيس مجلس النواب الاردني سعد السرور لزيارة الكويت للتشاور والتباحث في مختلف قضايا شعوب المنطقة والتحديات التي تواجهها والبحث في سبل تعزيز علاقات التعاون الاخوي بين الجانبين.

من جانبه أعرب السرور عن تقدير الاردن لمواقف دولة الكويت الداعمة له والتي لم تنقطع حتى في اوقات «حرجة للأردن» مؤكدا حرص البرلمان والشعب الاردني على تعزيز العلاقات مع حكومة الكويت وشعبها الشقيق.

واشار السرور الى ان العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني يحرص دائما على توجيه الحكومة للعمل على تسهيل اقامة ابناء دولة الكويت في الاردن وتقديم اقصى التسهيلات لهم مشيدا باختيار الاف الطلبة الكويتيين للاردن مكانا للدراسة وبالاستثمارات الكويتية واثرها على التنمية في الاردن.

واثنى على دور البعثة الدبلوماسية الكويتية لدى الاردن في تعزيز علاقات التعاون المشترك والنهوض بها الى مستويات تلبي طموح القيادتين في البلدين الشقيقين.

وقال السرور ان سياسية الكويت كانت دائما موضع تقدير واحترام من قبل الاردن معتبرا ان احتضان دولة الكويت للقمة الافريقية-العربية المقبلة مؤشر مهم على الدور الذي تلعبه الكويت في المنطقة.

من جهته اكد رئيس مجلس الاعيان الاردني طاهر المصري عمق ومتانة العلاقات التاريخية التي تربط الاردن بالكويت بفضل رعاية واهتمام صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح والعاهل الاردني الملك عبدالله الثاني.

وأعرب المصري عن تقدير بلاده لدولة الكويت على مواقفها الداعمة والمساندة للمملكة في مواجهة الظروف والتحديات الاقتصادية مشيدا بالتجربة الديمقراطية الكويتية التي وصفها بالراسخة والمتجذرة والسباقة في مجال العمل العربي المشترك.

رئيس مجلس الأمة خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الأعيان

الغانم مع سفيرنا لدى الأردن خلال حفل العشاء الذي أقيم على شرفه

يضمن توحيد الأسعار ووصولها لكل دول الخليج بكلفة واحدة

الصالح يدعو وزير الصحة إلى تنفيذ مشروع التسعيرة الموحدة للأدوية

■ تعميم القضية على جميع الشركات وعدم ترك تعاملاتها كما يحلو لها

■ يفتح المجال أمام الموزعين للتنافس في خفض سعر الدواء

خليل ابراهيم الصالح

ناشد النائب خليل ابراهيم الصالح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة بتنفيذ مشروع التسعيرة الموحدة للأدوية المطبق حاليا في بعض دول الخليج والذي يهدف الى جعل أسعار الدواء موحدة.

وقال الصالح ان بعض شركات البلد المنشئ تعطي لإحدى دول الخليج ميزة تفضيلية لكبر حجم السوق بينما تزود بعض الدول التي تراها صغرى بأسعار أعلى لصغر حجم سوقها.

وأوضح الصالح أنّ « مشروع توحيد أسعار الأدوية» الذي يتبناه المكتب التنفيذي لمجلس وزارة الصحة لدول مجلس التعاون يهدف الى الخروج بسعر نهائي لكل شخص يعيش في دول الخليج و تطبيق هذا المشروع سيؤدي إلى توحيد سعر الوصول لكل دول الخليج بكلفة واحدة ، وأما الحديث عن حجم الاسواق الخليجية و اعتبار بعضها كبيرا و الاخر صغيرا ليس في محله لان الشركات المصنعة للأدوية كانت تستفرد بكل دولة على حده اما بعد تطبيق المشروع ستتعامل مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة الذي يمثل دول الخليج ككتلة واحدة .

وبين الصالح انّ مشروع توحيد تسعيرة الادوية حسب سعر الدولار هو اعادة الامور الى نصابها و تعميم السعر الموحد على جميع الشركات وعدم ترك الشركات بالسوق كما يحلو لها،علما بان دول الخليج حاليا تقوم بالتفاوض الجماعي مع شركات الادوية لتخفيض وتوحيد سعر الكلفة CIF وهي الطريقة الوحيدة لخفض اسعار الدواء بطريقة جذرية .

وطالب الصالح معالي وزير الصحة بتفعيل دور المكاتب العلمية وتعيين الصيادلة الكويتيين به اسوة بالسعودية وإلزام الوكيل به وذلك لفتح المجال امام الموزعين للتنافس في خفض سعر الدواء مع حفظ حقوق الوكيل الحصري التزاما بشروط اتفاقية التجارة العالمية والتي تلزم الكويت باحترام براءة الاختراع ولكنها لا تلزم بعدم وضع موزعين آخرين غير الوكيل الحصري وذلك سيؤدي بالتالي الى كسر الاحتكار وبالتالي خفض اسعار الدواء.

للحد من الجرائم وأعمال الشغب التي كثرت في الآونة الأخيرة

عسكر يطالب بإنشاء إدارة للشرطة السياحية لحفظ الأمن في المجمعات التجارية والأماكن الترفيهية

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة بإنشاء ادارة جديدة بوزارة الداخلية باسم ادارة شرطة السياحة لحفظ الأمن بالأسواق والمطاعم والمجمعات التجارية و الجزر و الشواطئ الترفيهية ، وان يتم تعيين رجال الشرطة والعسكريين بالجهات الاخرى من المتقاعدين وكذلك أبناء الكويتيات من البدون في شرطة السياحة لسد العجز في أفراد رجال الأمن في الشارع.

وأوضح عسكر في تصريح صحافي انه تقدم بهذا الاقتراح بسبب ما تشهده بعض المجمعات التجارية و المطاعم والأماكن الترفيهية و السياحية والواجهات البحرية والشواطئ بين الحين والآخر من وقوع بعض الاحداث والجرائم وأعمال الشغب من بعض الطائشين والمستهترين والتي تصل الى درجة القتل وإزهاق الأرواح واشاعة الفوضى والرعب في قلوب الأسر و العوائل

وأشار عسكر الى انه يستغل المستهترون ضعف التواجد الأمني في الأماكن التجارية و الترفيهية و السياحية نظرا لطبيعتها الخاصة ، فيقومون باعمال الشغب و التحرشات و القتل وإتلاف الأموال و الممتلكات العامة والخاصة ، وولا شك ان حدوث مثل هذه الأعمال وتكرارها يوقع الرعب والخوف في نفوس الأسر وغيرهم ممن يبحثون عن اماكن ترفيهية يستمتعون فيها وعوائلهم خاصة في العطل والمناسبات. واضاف : تمثل تلك الأحداث إساءة بالغة للكويت وامنها امام من يريد ان يقضي فترات للسياحة بالكويت.

تهدف إلى التقويم الشامل والارتقاء بالمستوى التعليمي

نواب يقترحون إنشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم

قدم كل من النواب خليل عبدالله وعسكر العنزي وعودة الرويعي إقتراحا بقانون المرفق بإنشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم ، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الإستعجال .

فيما يلي نصه :

بعد الاطلاع على الدستور ،وعلى القانون رقم 29 لسنة 1966 في شأن التعليم العالي والقوانين المعدلة له ،وعلى المرسوم بالقانون 15 لسنة 1979 في الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،وعلى القانون رقم 63 لسنة 1982 في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها ،وعلى القانون رقم 24 لسنة 2000 بإنشاء الجامعات الخاصة ،وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته ،وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة «1»: تنشأ هيئة عامة « تسمى الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم» لها الشخصية الإعتبارية وتتبع مجلس الوزراء .

مادة «2»: في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكل من العبارات والكلمات الآتية المعنى المبين قرينها :

الهيئة : الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم.

المؤسسات التعليمية : الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد والمدارس التابعة أو الخاضعة لإشراف كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي .

البرنامج التعليمي : المناهج والمقررات الدراسية التي تتيح للدارس المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق هدف تعليمي أو تخصص دراسي محدد ، والذي يتم منح الدارس درجة علمية أو شهادة اجتياز عند استيفاء مكوناته ومتطلباته .

المنهج : المحتوى المعرفي والمهاري لتحقيق مخرجات التعليم المنشودة من برنامج تعليمي أو مادة دراسية في فترة زمنية محددة .

التقويم : تحليل أداء المؤسسات التعليمية وتحديد مستوى الأداء ومدى جودته وبيان ما قد يوجد من جوانب القصور وما يلزم لتلافيها تحقيقا لمستوى الجودة المطلوب .

الاعتماد : إقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الوزير المختص : وزير التربية أو وزير التعليم العالي بحسب الأحوال .

مادة «3» :تهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم والارتقاء به من خلال القيام بالتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية واعتمادها ودعم القدرات الذاتية لهذه المؤسسات على مباشرة التقويم الذاتي ، وذلك طبقاً لمعايير التعليم المعتمدة دولياً وبما لايقل عن الحد الأدنى الذي تتضمنه المعايير المعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية ، ومعاونة هذه المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها في إطار الخطط الإستراتيجية المعلنة ، وكذلك الوصول بالتنسيق مع المؤسسة التعليمية إلى منظومة متكاملة من المعايير القياسية وقواعد المقارنات التطويرية وآليات قياس الأداء وفقاً للمعايير الدولية ، وتأكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في مخرجات العملية التعليمية وكفاءة وضمان جودة التعليم وتطويره المستمر .

مادة «4»: للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها مباشرة ما يلزم من الأعمال والتصرفات واتخاذ القرارات اللازمة لذلك وعلى الأخص :

1 - وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بضمان جودة التعليم وإعداد تقارير التقويم والاعتماد والإجراءات التنفيذية اللازمة وتهيئة وسائل الإعلام بمستوى المؤسسات التعليمية والبرامج التعليمية ومدى قدرتها على تقديم الخدمة التعليمية وفقاً لرسالتها المعلنة .

2 - تقويم الأداء في المؤسسات التعليمية وتقويم البرامج التعليمية والقيام بما يلزم ، للوقوف على مستوى الأداء ومدى جودته ، من الزيارات وعقد اللقاءات وإجراء المناقشات مع القائمين على أمر هذه المؤسسات أو البرامج مع المعلمين وأولياء أمور الطلاب .

3 - وضع المعايير والإجراءات التي يتم على أساسها تأكيد مدى استيفاء المؤسسة التعليمية لشروط الاعتماد.

4 - إصدار شهادات الاعتماد وتجديدها وإلغاؤها .

5 - وضع أسس وقواعد وإجراءات الرقابة والمتابعة الدورية للاعتماد والمراجعة ، والتطوير المستمر لهذه الأسس والقواعد في ضوء المتغيرات الدولية .

6 - مراجعة وتطوير المعايير القياسية ومؤشرات القياس بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.